

أثر التحفيزات الجبائية على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر للفترة (2001-2024) *The effect of tax reforms on the growth of foreign direct investment in Algeria for the period (2001-2024)*

ديس أحمد فؤاد

بلخوش هشام

مخبر في الاقتصاد غير الرسمي، المؤسساتية والتنمية،

مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي،

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

dissfouad1530@hotmail.com

hicham10.b@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/06/05

تاريخ القبول: 2026/04/29

تاريخ الإرسال: 2026/04/01

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحفيزات الجبائية في تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة (2001-2024) حيث تطرقنا إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه وكذا التحفيزات الجبائية وأهميتها ومختلف الإعفاءات والتخفيضات التي أقرتها الجزائر في إطار التحفيزات الجبائية ودورها في جذب المستثمرين الأجانب وتطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطور هذا الأخير في الجزائر وتأثير الإصلاحات الضريبية عليه. وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر قامت بعدة إصلاحات جبائية في مستوى ما هو موجود بالدول الليبرالية وهو ما أثر إيجابا على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ولكن هذا التطور لم يرقى إلى مستوى الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر نظرا لتأثير عوامل أخرى اقتصادية، قانونية وإدارية عليه وهنا نخص بالذكر قاعدة 51/49 وقاعدة حق الشفعة التي تحد من حرية المستثمر الأجنبي وتؤدي إلى نفوره.

الكلمات المفتاحية: تحفيزات جبائية، تخفيضات ضريبية، إعفاءات ضريبية، إصلاحات جبائية، استثمار أجنبي مباشر.

Abstract:

This study aimed to highlight the role of tax incentives in the development of foreign direct investment (FDI) during the period (2001–2024). It addressed the concept of foreign direct investment, its driving factors, as well as tax incentives, their importance, and the various exemptions and reductions adopted by Algeria within the framework of fiscal incentives and their role in attracting foreign investors and fostering the growth of FDI inflows. The researchers employed the descriptive–analytical method to examine the evolution of FDI in Algeria during the first quarter of the 21st century and to assess the impact of tax reforms on its development.

The study concluded that Algeria has undertaken several fiscal reforms comparable to those implemented in liberal economies, which have positively influenced the development of foreign direct investment in the country. However, this progress has not risen to the level of Algeria's potential, due to the influence of other economic, legal, and administrative factors. Notably, the 49/51 rule and the right-of-preemption regulation limit the freedom of foreign investors and contribute to discouraging them.

Keywords: tax incentives, tax reductions, tax exemptions, fiscal reforms, foreign direct investment.

JEL Classification: F21, H25, O16

*مرسل المقال: بلخوش هشام (hicham10.b@gmail.com)

مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم عوامل التنمية الاقتصادية التي تسعى من خلاله الدول النامية إلى رفع مستوى نظامها الاقتصادي، بحيث يجلب موارد وتقنيات حديثة غير متوفرة في اقتصاد هذه الدول وهو ما يسمح بتحسين مختلف المؤشرات ومعدلات النمو الاقتصادية، وكذا زيادة حجم الناتج المحلي لتحقيق الاندماج العالمي، ويعتمد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة ما على عوامل اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

إن السياسة الجبائية تمثل أحد المحاور الأساسية ضمن العوامل الاقتصادية التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه فإن الجزائر أولت أهمية كبيرة لهذا المحور وهو ما يظهر جليا من خلال جملة التخفيضات والإعفاءات الضريبية التي جاءت بها مختلف القوانين والمراسيم تحت ما سُمّي بالإصلاحات الضريبية التي أقرتها بهذا الخصوص، وتعتبر هذه الإجراءات كتحفيزات وتسهيلات لاستقطاب أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر. وتأسيسا لما سبق جاءت إشكاليتنا على النحو التالي: إلى أي مدى تؤثر التحفيزات الجبائية على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نقترح الفرضية الآتية: تساهم التحفيزات الجبائية في تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التحفيزات الجبائية في الجزائر وتأثير ذلك على تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

المنهجية المتبعة: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في عرض الإطار المفاهيمي للتحفيزات الجبائية والاستثمار الأجنبي والأسلوب التحليلي في دراسة العلاقة بينهما في فترة الدراسة.

محاور الدراسة:

قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة محاورين هما كالتالي:

المحور الأول: الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة

المحور الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالتحفيزات الجبائية فترة (2001-2024)

I. الأدبيات النظرية

1. التحفيزات الجبائية

عمد المشرع الجزائري منذ بداية الألفية الجديدة إلى طرح مجموعة من التحفيزات والمتمثلة في جملة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، وقد جاء هذا في إطار إصلاح السياسة الجبائية بغية جذب وتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدر تمويل خارجي، وأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

1.1 مفهوم التحفيزات الجبائية

عرفت وزارة المالية الجزائرية التحفيزات الجبائية بأنها مجموع المزايا ذات الطابع الجبائي الممنوحة من طرف الدولة لصالح المستثمرين لغرض تشجيع النشاطات والمؤسسات والمناطق أو فئات اجتماعية معينة، وذلك من خلال إعفاءات طوعية لجزء العائدات الضريبية. (سميرة كنتاش، 2024)

وتعرف أيضا بأنها مجموعة التسهيلات الضريبية التي تمنح في إطار التشريعات الضريبية والخاصة بمختلف الأنشطة لغرض تحقيق أهداف معينة. (حمر العين و حاج عزام، 2025)

2.1 جملة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية في الجزائر

لقد جاءت التحفيزات الجبائية في الجزائر وفق أربع مراحل أساسية وهي كالتالي:

أ. المرحلة الأولى: صدور الأمر 01-03 الخاص بتطوير الاستثمار: في 20 أوت من سنة 2001 صدر الأمر الرئاسي 01-03 الخاص بتطوير الاستثمارات الوطنية والأجنبية، جاء هذا الأمر ليحدد النظام الذي تخضع له هذه الاستثمارات فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات والاستثمارات المنجزة تبعا لمنح الامتياز أو الرخصة. جاءت التحفيزات الممنوحة ضمن المادة 9 وقد نصت على ما يلي: زيادة على جملة الحوافز المنصوص عليها في القانون العام تستفيد الاستثمارات المشار إليها في المادة 01 و 02 من تطبيق النسب المخفضة للحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، كما تستفيد السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار من إعفاء كلي للضريبة على القيمة المضافة. إضافة إلى الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يتعلق بالمشتريات العقارية التي تدخل في مجال الاستثمار المعني. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2001، صفحة 05)

أما المادة 11 فقد نصت على استفادة الاستثمارات المنجزة في مناطق مراد تنميتها من تطبيق حق ثابت فيما يتعلق بتسجيل العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال بنسبة مخفضة قدرها اثنان بالألف (02%). كما تتكفل الدولة بالمصاريف جزئيا أو كليا بعد تقييمها من الوكالة، فيما يتعلق بالأشغال الخاصة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار. (عمارة و خضار، 2019، صفحة 81)

بعد دخول الاستثمارات حيز الاستغلال تستفيد مما يلي: (محمد، 2010، صفحة 37)

— الإعفاء من دفع الرسم العقاري لمدة عشر سنوات بداية من تاريخ الاقتناء، على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

— الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الدفع الجزائي ومن الرسم على النشاط المهني.

— منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن وتسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

ب. المرحلة الثانية: صدور الأمر 06-08 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03: في 15 جويلية 2006 أصدر المشرع الجزائري الأمر 06-08 الذي جاء ليعدل ويتمم الأمر 01-03، حيث جاء هذا الأخير بتحفيزات وتعديلات جديدة على ما سبق نذكر منها ما يلي: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2006، صفحة 18، 19)

— الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات بعد معاينة الشروع في الاستغلال الذي تعده المصالح الجبائية.

— نصت المادة 12 مكرر 1 على أن التحفيزات الممنوحة للمستثمرين التي جاءت ضمن المادة 9 من الأمر 01-03 يستفاد منها في مرحلة الانجاز ولمدة أقصاها خمسة سنوات. إضافة إلى إعفاء كلي من دفع حقوق التسجيل الخاصة بعمود تأسيس الشركات والزيادة في رأس المال.

— تمنح للمستثمرين الذين يخلقون مناصب شغل امتيازات تتمثل في: تخفيض في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% من مجموع أجور مناصب الشغل المستحدثة. وتخفيض في حدود 5% من الربح الخاضع للضريبة دون أن تتجاوز قيمة التخفيض واحد مليون دج. ويتم سريان تطبيق هذا الإجراء بداية من 01 جانفي 2007 ولمدة أربع سنوات. (الهادي، 2019، صفحة 242)

ج. المرحلة الثالثة: صدور القانون رقم 16-09: ضمن سلسلة الامتيازات والتحفيزات الجبائية أصدر المشرع الجزائري القانون 16-09 والذي خصص 16 مادة كاملة منه لطرح إعفاءات وتخفيضات ومزايا بهذا الخصوص في محاولة لتوسيع مجال وحجم الاستفادة منها وقد قسمها إلى ثلاث أقسام حسبما نصت عليه المادة 7 من هذا القانون وهي كالآتي: (مليكة، 2019، صفحة 114)

- المزايا الممنوحة لجميع الاستثمارات القابلة للاستفادة.
 - مزايا إضافية ممنوحة لفائدة الاستثمارات المنطوية ضمن النشاطات ذات الامتياز والنشاطات التي تخلق مناصب شغل.
 - مزايا خاصة ممنوحة لصالح الاستثمارات ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني.
- ويمكن تلخيص هذه المزايا كما يلي:

مرحلة الانجاز:

— تستفيد الاستثمارات من إعفاء فيما يتعلق بدفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري لجميع المشتريات العقارية التي تدخل ضمن الاستثمار المعني.

- تستفيد الاستثمارات من إعفاء من حقوق التسجيل والرسم المتعلق بالإشهار العقاري، ومبالغ حق الامتياز على العقارات المبنية وغير المبنية التي تدخل في إطار إنجاز الاستثمار. بحيث يتم تطبيق هذه الامتيازات على الفترة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.

- إعفاء من دفع الرسم العقاري على العقارات المملوكة التابعة للاستثمار، لمدة 10 سنوات بدءا من تاريخ الشراء.

- تستفيد الاستثمارات من تخفيض فيما يتعلق بالإتاوة الإيجارية السنوية المستحقة قدره 90% من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار،

الاستثمارات المنجزة في مناطق الجنوب، والهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة تتعهد لها الدولة خلال مرحلة الإنجاز زيادة على المزايا الممنوحة لها سابقا بالتكفل جزئيا أو كليا بنفقات أشغال المشروع الاستثماري الأساسية للإنجاز بعد تقييمها من قبل الوكالة.

تستفيد المشاريع الاستثمارية المراد إنجازها في الهضاب العليا من تخفيض فيما يتعلق بالإتاوة الإيجارية السنوية المستحقة والمحددة من طرف مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح أراضي عن طريق الامتياز لغرض إنجاز مشروع استثماري بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة 10 سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى حوالي 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة.

بالنسبة للمناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة تمنح الأراضي عن طريق الامتياز بالدينار الرمزي للمتر المربع لفترة 15 سنة، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ الإتاوة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المنجزة،

مرحلة الاستغلال: (بياض، 2020، صفحة 183)

- بناء على محضر تعدد الإدارة الجبائية بطلب من المستثمر لمعاينة بدأ مرحلة النشاط، ولمدة ثلاث سنوات يستفيد هذا الأخير من إعفاء فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني. وتخفيض قدره 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحدد من إدارة أملاك الدولة.

- تمنح الاستثمارات التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الرسم على النشاط المهني لمدة 10 سنوات انطلاقا من تاريخ بدء الاستغلال المحدد في محضر المعاينة الذي تعدده المصالح الجبائية.

- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع المنتجة والتي تدخل ضمن الأنشطة الصناعية الناشئة لمدة لا تتجاوز 5 سنوات. كما يستفيد المستثمر من إعفاء على الرسوم للمواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء الخاص بالرسم على القيمة المضافة.

كما أنه وبعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار يمكن أن يستفيد المتعاقدين مع المستثمر المستفيد والذين يقع على عاتقهم إنجاز الاستثمار من الامتيازات الواردة في المادة 18 من نفس القانون.

د. المرحلة الرابعة: صدور قانون الاستثمار الجديد 18-22: في 24 جويلية 2022 أصدر المشرع الجزائري قانون الاستثمار الجديد في محاولة جديدة لإصلاح وتهيئة البيئة الاستثمارية في الجزائر قصد جلب ورفع حجم الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة وتحرير نطاق الاستثمار بصفة عامة. وقد نص هذا القانون على جملة من الأنظمة التحفيزية لترقية الاستثمار. (بوفاتح، 2023، صفحة 295)

• الاستثمارات المعنية وفقا للقانون 18-22: حسب نص المادة رقم 04 من قانون الاستثمار الجديد 18/22 فإن التحفيزات التي جاء بها هذا الأخير تستفيد منها الاستثمارات المنجزة عن طريق: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2022، صفحة 06).

- اقتناء الأصول مادية كانت أو غير مادية والتي تدخل مباشرة في نشاط إنتاج السلع والخدمات وضمن إنشاء أنشطة جديدة ورفع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل أدوات الإنتاج.
- عملية المساهمة بمخصص نقدية أو عينية في رأسمال المؤسسة.
- عملية نقل أنشطة من الخارج.

• الأنظمة التحفيزية طبقا للقانون 18-22: قسم قانون الاستثمار الجديد 18-22 الأنظمة التحفيزية إلى ثلاث أقسام نذكرها كما يلي: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2022، الصفحات 08-09)

القسم الأول: نظام القطاعات: يخص هذا النظام القطاعات ذات الأولوية، حيث يستفيد المستثمر بعد تسجيل مشروعه لدى الوكالة الجزائرية للاستثمار من عدة تحفيزات، وقد جاء في نص المادة 27 من القانون 18-22 أن الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام القطاعات زيادة على التحفيزات الواردة في القانون العام، تستفيد من المزايا التالية:

مرحلة الانجاز:

- إعفاء لجميع السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة سواء كانت محلية أو مستوردة. إضافة إلى الاعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة لذات السلع المستوردة.
- تستفيد الاستثمارات من إعفاء فيما يتعلق بدفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري لجميع المشتريات العقارية التي تدخل ضمن الاستثمار المعني.
- تستفيد الاستثمارات من إعفاء من حقوق التسجيل والرسم المتعلق بالإشهار العقاري، ومبالغ حق الامتياز على العقارات المبنية وغير المبنية التي تدخل في إطار انجاز الاستثمار. بحيث يتم تطبيق هذه الامتيازات على الفترة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.
- إعفاء من دفع الرسم العقاري على العقارات المملوكة التابعة للاستثمار، لمدة 10 سنوات بدءا من تاريخ الشراء.

مرحلة الاستغلال:

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة محصورة بين 3 و 5 سنوات بدءا من تاريخ مزاوله النشاط (الشروع في الاستغلال).

القسم الثاني: نظام المناطق

حسب المادة 28 فإن هذا النظام يشمل المناطق التي لها أهمية خاصة لدى الدولة مثل مواقع المضارب العليا والجنوب، إضافة إلى المناطق التي تتطلب عملية التنمية بها مرافقة خاصة من الدولة والمواقع التي تزخر بموارد طبيعية هائلة قابلة للثمين. وطبقا للمادة 29 فإن الاستثمارات القابلة للاستفادة من مزايا نظام المناطق تستفيد من المزايا التالية: مرحلة الانجاز: تستفيد من نفس المزايا الواردة في نص المادة 27؛ مرحلة الاستغلال: الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على القيمة المضافة لمدة تتراوح من 5 إلى 10 سنوات بدءا من تاريخ الاستغلال.

القسم الثالث: نظام الاستثمارات المهيكلية

عرّف المشرع الجزائري الاستثمارات المهيكلية في المادة 30 من القانون 22-18 بأنها مجموع الاستثمارات التي لها قدرة كبيرة على خلق الثروة ومناصب شغل، وهو ما يعني تطوير الإقليم والرفع من جاذبيته ما يعطي دفعة قوية للنشاط الاقتصادي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. وجاء في المادة 31 من نفس القانون أن هذا النوع من الاستثمارات يستفيد من المزايا التالية:

- مرحلة الانجاز: تستفيد من نفس المزايا الواردة في المادة 27 بالإضافة إلى إمكانية تحويل هذه المزايا إلى مختلف الأطراف المكلفة بإنجاز الاستثمار لصالح المستثمر المستفيد.
- مرحلة الاستغلال: الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على القيمة المضافة لمدة تتراوح من 5 إلى 10 سنوات بدءا من تاريخ الاستغلال. ويمكن للدولة أن ترافق الاستثمارات المهيكلية بالتكفل كليا أو جزئيا بأعمال التهيئة والمنشآت الضرورية لتجسيدها على أرض الواقع عن طريق الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار التي تمضي الاتفاق بعد موافقة الحكومة.

وقد جاء في المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي 22-302 أن مدة الاستفادة من الأنظمة التحفيزية المقدمة للمستثمرين في فترات الاستغلال تحدد وفقا لشبكة تقييم خاصة بكل نظام على حدى، ويأتي هذا بعد انتهاء آجال المدة الدنيا المنصوص عليها في محضر بدأ الاستغلال التي تعده الوكالة بطلب من المستثمرين. ومن أهم الأسس المعتمدة في عملية التقييم نجد: موقع المشروع، مناصب العمل المستحدثة، حجم تكلفة الاستثمار، بالإضافة إلى نسبة المساهمة الشخصية للمستثمر في تمويل المشروع وكذا مصادر المواد الأولية المستخدمة في عملية الإنتاج. (امقران، 2023، صفحة 3420).

3.1. أهمية التحفيزات الجبائية:

تمثل التحفيزات الجبائية تمويل إضافي للمؤسسة لاستكشاف الأسواق وزيادة الإنتاج وتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة وبالتالي رفع الكفاءة التشغيلية من خلال زيادة التدفقات النقدية، كما تعتبر هذه الحوافز عامل أساسي في زيادة ربحية المؤسسة من خلال تخفيض الضرائب وهو ما يعني زيادة الأرباح مما ينكس إيجاباً على المساهمين. وهي أيضاً عنصر فعال لتعزيز مكانة المؤسسة الاقتصادية، ومن جهة أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من التحفيزات الضريبية تستغل هذا الدعم المادي في فرض مكانتها وتعزيز تنافسيتها في السوق نظراً لقلّة مواردها المالية. (Qiung & Auther, 2024)

وتعتبر الحوافز الضريبية أداة للدعم غير المباشر للابتكار حيث تشجع على البحث والتطوير في مجال الإنتاج، خاصة في الشركات ذات التكنولوجيا المتطورة مقارنة بالشركات الأخرى. وعليه يمكن القول بأن هذه الحوافز هي أداة رئيسية للسياسة الابتكارية والاقتصادية للدول. (Rastvortseva & Auther, 2023)

2. الاستثمار الأجنبي المباشر:

1.2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك تعريف عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها ما يلي:

- **Raymond Bertrand** : عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه رأس المال المستثمر من طرف مؤسسة في مؤسسة أخرى ويكون إما برفع رأسمال هذه الأخيرة أو إنشاء مؤسسة أجنبية مع شركاء أجنب أو فرع في دولة أخرى. وبالتالي فهو وسيلة لنقل الموارد ورؤوس الأموال إلى الخارج بهدف تحقيق عوائد مالية. (بن نحي و ستي، 2019)
 - **الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD**: في تقرير لها عرفت الاستثمار الأجنبي بأنه تلك النفقات المخصصة لإنشاء أو شراء مؤسسة اقتصادية، أو لتجديدها وتوسيعها من أجل تحقيق أرباح مستقبلية من قبل المستثمر الأجنبي.
 - **صندوق النقد الدولي IMF**: عرف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه ذلك الاستثمار الذي يتم بغية الحصول على مصالح دائمة في مشروع ما ضمن نطاق اقتصادي غير اقتصاد المستثمر الذي يستهدف من خلاله هذا الأخير الحصول على الحق في القيام بدور فعال في إدارة المشروع. (لزهارى، 2018، صفحة 107)
- نستخلص من التعاريف السابقة أن الاستثمار الأجنبي:
- ✓ يمكن من الحصول على نطاق واسع من التحكم والسيطرة داخل المؤسسة بالإضافة إلى تحقيق مصالح مستمرة في البلد المستقبل للاستثمار.
 - ✓ يحقق عوائد مالية بالنسبة للبلد المستضيف وهو ما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية.



2.2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

— يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر تمويل خارجي بالنسبة للدول النامية، وأداة لتعويض نقص الادخار ورأس المال المحلي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية. (Ezo Emako, 2022, p. 384)

— يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في كسب التقنيات والتكنولوجيا الحديثة والمهارات الإدارية والتنظيمية المتقدمة. كما أنه لا يكلف أي أعباء ثابتة (فوائد أو أقساط) على ميزان المدفوعات عكس الاقتراض الخارجي الذي يكلف الكثير. (الجبار، 2020، صفحة 128)

— يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرة التنافسية للبلد المضيف في الأسواق العالمية ويتضح ذلك جليا في ارتفاع الصادرات من السلع والخدمات وبالتالي زيادة حصة الدولة في التجارة الخارجية مع باقي دول العالم. (مفتاح، 2020، صفحة 42)

— يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر مناصب عمل وهو ما يؤدي إلى إيقاف عملية هجرة الأدمغة والكفاءات إلى الخارج وكذلك انخفاض معدل البطالة.

— يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة حدة المنافسة بين الشركات وبالتالي ضمان حصول المستهلك على سلع وخدمات ذات جودة كبيرة بأقل سعر ممكن. (الهادي، 2019، صفحة 238)

وكخلاصة نقول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في اكتساب التكنولوجيا الحديثة والعملية الصعبة من خلال عمليات التصدير وهو ما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات ويمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية.

3.2. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك عدة دوافع للاستثمار الأجنبي المباشر والتي يمكن تقسيمها كما يلي: (حناش، 2019)

أ. **دوافع الدول المضيفة:** يساهم الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية للدول المضيفة من خلال جلب رؤوس الأموال والتكنولوجيا ورفع الإنتاج الوطني وتوفير سلع جديدة بأسعار معقولة، كما يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تقليص الاستيراد وزيادة التصدير وبالتالي اكتساب العملة الصعبة وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، إضافة إلى مساهمته في تخفيض معدلات البطالة عن طريق خلق مناصب شغل إضافية.

ب. **دوافع المستثمر الأجنبي:** تهدف الشركات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوسع وكسب أسواق جديدة للرفع من عائدها وتخفيض من المخاطر المحتملة مواجهتها في السوق المحلي وتخفيض تكاليف الحصول على المواد الأولية واليد العاملة، كما يحاول هذا المستثمر الاستفادة القصوى من القوانين والتحفيزات الجبائية المقدمة من طرف الدول وبالتالي زيادة الأرباح.

II تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالتحفيزات الجبائية :

1. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فترة (2001-2024):

الجدول رقم 01: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر فترة (2001-2024) بالمليون دولار

أمريكي

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم FDI الوارد	1113	1072	854	722	1095	1795	1662
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم FDI الوارد	2594	2761	2237	2580.4	1499.5	1696.9	1506.7
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حجم FDI الوارد	584.5-	1636	1232	1466	1382	1125	870
السنة	2022	2023	2024				
حجم FDI الوارد	255	1216	1439				

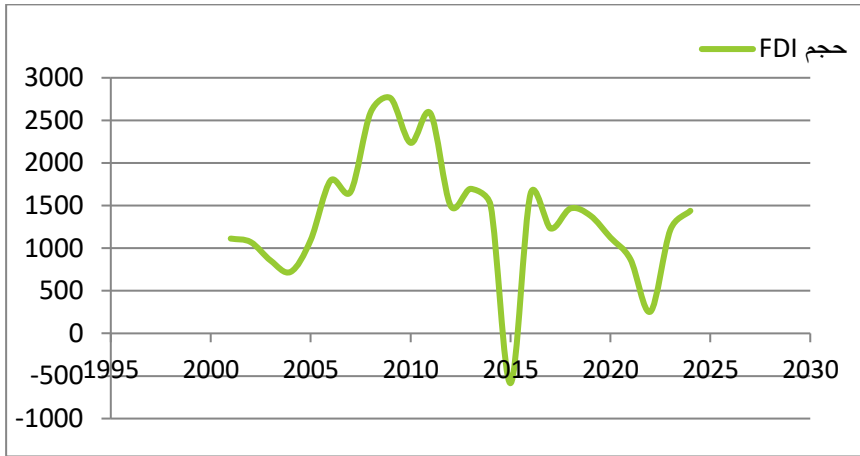
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: UNCTAD, world investment report 2004. 2013. 2016.

2021.2025

من خلال الجدول ووفقا لآخر للإحصائيات المنشورة على موقع الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نرى أن أعلى رقم سجلته الجزائر فيما يخص حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر كان في سنة 2009 وبلغ 2761 مليون دولار ويمكننا تمثيل الجدول بالرسم البياني التالي:



الشكل رقم 01: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2001-2024)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول وباستخدام برنامج EXCEL.

نلاحظ من خلال الرسم البياني ما يلي:

في فترة (2001 – 2005): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت متوسطة نسبيا، حيث تراوحت بين 722 مليون دولار كأدنى رقم مسجل سنة 2004 و 1113 مليون دولار كأعلى رقم سجل سنة 2001، ويفسر تواضع هذه الأرقام بالوضع الأمني والسياسي غير المستقر في البلد آنذاك.

في الفترة (2006–2011): عرفت هذه الفترة قفزة نوعية بالنظر إلى الأرقام المسجلة حيث بلغ أدنى رقم 1662 مليون دولار وكان ذلك سنة 2007 بينما بلغ أعلى مستوى في سنة 2011 بـ 2580.4 مليون دولار ويعتبر هذا أعلى رقم مسجل حتى سنة 2024، ويعود ذلك إلى التحفيزات الجبائية المقدمة التي جاء بها الأمر 03-01 والأمر 08-06 المعدل والمتمم للأمر 03-01، كما لعبت الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالازدواج الضريبي وحماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع التي وقعتها الجزائر دورا كبيرا في تطور حجم الاستثمار الأجنبي دون أن ننسى عامل الاستقرار الأمني والسياسي الذي عرفته الجزائر في هذه الفترة.

في فترة (2012 – 2015): فقد سجلت الجزائر تراجعا كبيرا وصل لحد قيمة سالبة قدرت بـ 584.5 مليون دولار ما يعني انكماش استثماري ويفسر بخروج رؤوس أموال من البلد، ويرجع ذلك إلى فرض الجزائر لقاعدة 51/49 % وأيضا التراجع اللافت في أسعار النفط خلال الشطر الثاني من سنة 2014.

في فترة (2016 – 2019): فقد عرفت الأرقام تحسنا نوعا ما ولكن دون بلوغها أرقام فترة الذروة (2008-2011) حيث كان أفضل رقم مسجل هو 1636 مليون دولار سنة 2016، ويفسر ذلك بجملة التحفيزات الواردة في قانون الاستثمار آنذاك 09-16 وأيضا فتح الاستثمار الأجنبي على قطاعات أخرى مثل الصناعة والبناء والخدمات.

في فترة (2020 – 2022): سجلت الجزائر انخفاض كبير في سنوات 2020، 2021 و 2022 قدر بـ 1125، 870 و 255 مليون دولار على التوالي رغم إلغاء قاعدة 51/49 % في سنة 2020 فيما يخص القطاعات غير

الإستراتيجية، ويعود سبب هذا الانخفاض الواضح للتقلبات السياسية الحاصلة في البلد وأيضاً تداعيات أزمة كورونا على الاستثمار العالمي ككل.

في فترة (2023 – 2024): تم تحقيق تحسن ملحوظ حيث بلغ 1216 و 1439 مليون دولار على التوالي ويعود ذلك إلى مجموعة التحفيز والامتيازات التي نص عليها قانون الاستثمار الجديد 22-18 وأيضاً توسيع الاستثمار الأجنبي إلى قطاع الزراعة والسياحة والطاقات المتجددة ضمن الرؤية الإستراتيجية للدولة.

2. تحليل العلاقة بين التحفيزات الجبائية (المراحل الأربع) وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر:

سنقوم بتحليل العلاقة بين التحفيزات الجبائية التي جاء بها المشرع الجزائري في مراحلها الأربع وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر فترة (2001-2024) من خلال الجدول التالي:

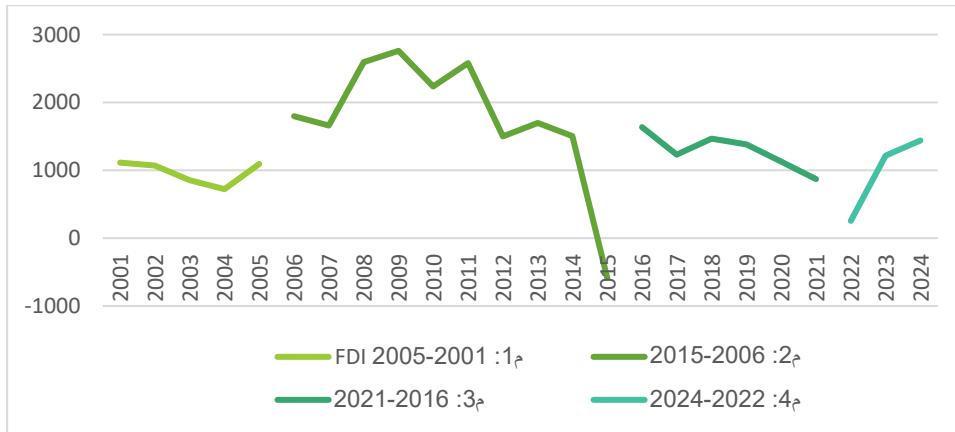
الجدول رقم 02: الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم حسب المراحل الأربع للتحفيزات الجبائية

المرحلة	الفترة	الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم	النسبة	المتوسط الحسابي
المرحلة الأولى	(2001 – 2005)	4856	14.6	971.2
المرحلة الثانية	(2006 – 2015)	17129	53.4	1712.9
المرحلة الثالثة	(2016 – 2021)	7711	23.2	1285.2
المرحلة الرابعة	(2022 – 2024)	2910	08.8	970
إجمالي المراحل	(2001 – 2024)	33225	100	1384.4

المصدر: من إعداد الباحثان

نلاحظ من خلال الجدول أنه يوجد تفاوت في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بين المراحل الأربع للتشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولقراءة أوضح نستعين بالأشكال البيانية الممثلة للجدول.

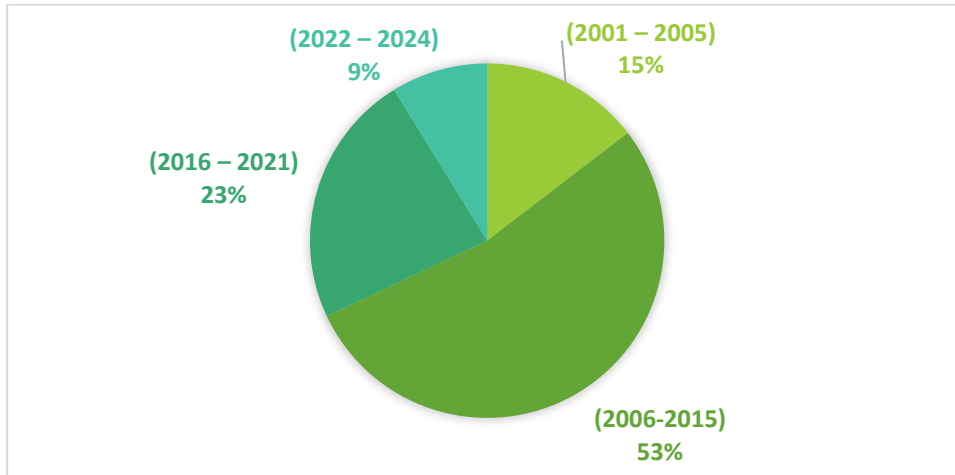
الشكل رقم 02: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم حسب المراحل الأربع



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Excel

يبين لنا هذا الرسم البياني أن المرحلة الثانية من خلال الأمر 06-08 كانت الأعلى تأثيراً على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر تليها المرحلة الثالثة المتعلقة بالقانون 16-09 بينما المرحلة الأولى والرابعة يبدو التأثير فيهما في حدود المتوسط. كما نلاحظ تدخل عوامل أخرى مؤثرة في مسار تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يعكس التذبذب الكبير والواضح في هذا الرسم البياني.

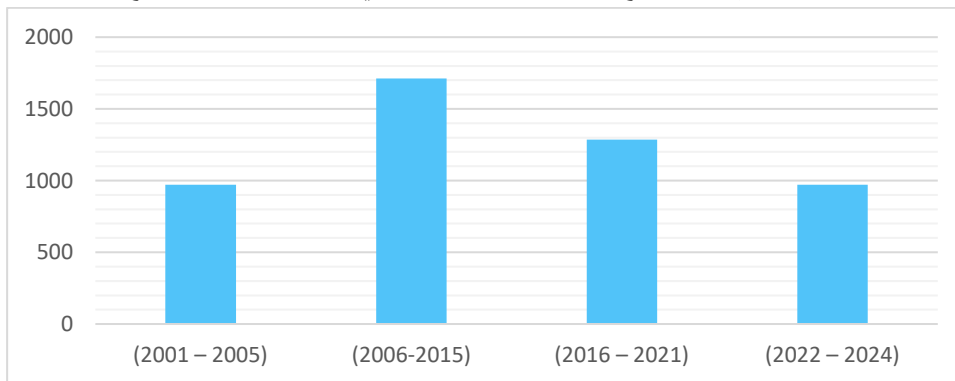
الشكل رقم 03: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم للمراحل الأربع حسب النسب



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ مما سبق أن المرحلة الثانية سجل بها أكبر حجم للاستثمار الأجنبي المتراكم حيث بلغ 17129 مليون دولار ونسبة مئوية تقدر بـ 53.4 % وهي أطول مرحلة من بين المراحل بمدة 10 سنوات ويمكن اعتبارها الأكثر تحفيزاً على الاستثمار الأجنبي. وقد احتلت المرحلة الثالثة المركز الثاني بمجموع استثمار أجنبي متراكم قدره 7711 مليون دولار يمثل نسبة 23.2 % ويعتبر هذا الرقم مقبول جداً بالنظر إلى أزمة 2015 والرقم السلبي المسجل بها. أما المرحلة الأولى فقد حلت ثالثة بمجموع تراكمي قدر بـ 4856 مليون دولار ونسبة مئوية بلغت 14.6 % حيث عرفت هذه المرحلة استقرار نسبي على طول مدتها. وأخيراً جاءت المرحلة الرابعة بأقل مجموع تراكمي قدر بـ 2910 مليون دولار يمثل ما نسبته 08.8 %، وتعتبر هذه المرحلة الأقل طولاً من بين المراحل الأربع بثلاث سنوات فقط.

الشكل رقم 04: توزيع متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر للمراحل الأربع



يتبين لنا من خلال الشكل أن المرحلة الثانية سجلت أفضل متوسط استثمار أجنبي مباشر برقم 1712.9 مليون دولار وقد عرفت هذه المرحلة ذروة الاستثمار الأجنبي في سنة 2009 كنتيجة للتحفيزات الجبائية التي جاء بها الأمر المعدل 08/06 بالإضافة إلى الارتفاع المسجل في أسعار النفط، وعلى النقيض تماما سجلت هذه المرحلة نقطة الحضيض برقم سلمي في سنة 2015 بخروج عدة استثمارات من الجزائر ومرد ذلك إلى فرض قاعدة 49/51 وكذا انهيار أسعار النفط. وفيما يخص المرحلة الثالثة رغم أنها سجلت ثاني أفضل متوسط بلغ 1285.2 مليون دولار إلا أن الملاحظ أنها عرفت تذبذبا وتراجعا في الأرقام حتى سنة 2021 وهو ما يفسر بالتأثير الكبير لقاعدة 51/49 وكذا جائحة الكوفيد، مما يعني أن القانون 09-16 لم يكن تأثيره كبيرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وجاءت الأولى والرابعة بمتوسط متقارب بلغ 971.2 و 970 مليون دولار على التوالي ويفسر هذا الأمر بالنسبة للمرحلة الأولى بعملية بناء الثقة وتهئية البيئة بعد سنوات التسعينات، أما بالنسبة للمرحلة الرابعة فهناك بوادر جيدة كون الأرقام المسجلة في تصاعد.

تحليل العلاقة:

مما سبق يمكن القول بأن المرحلة الأولى للتحفيزات الجبائية التي سنّها المشرع الجزائري قد أسست الأرضية الأولى للاستثمار الأجنبي حيث كانت التدفقات مستقرة نوعا ما وفي حدود المتوسط بسبب محدودية الضمانات، أما المرحلة الثانية فقد مثلت طفرة نوعية في مسار الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يعكس جملة التحفيزات الضريبية وتحسين مناخ الاستثمار التي جاء بها الأمر 08-06 باستثناء الانخفاض الحاد سنة 2015 والذي يعزى إلى أزمة أسعار النفط وقاعدة 51/49 التي سنّها المشرع الجزائري. في المرحلة الثالثة لم يساهم القانون 09-16 في تطوير الاستثمار حيث تحسنت الأرقام المسجلة في سنة 2016 ثم عادت للتراجع في السنوات الموالية. وعلى عكس ما سبق فإن المرحلة الرابعة ومن خلال قانون الاستثمار الجديد 18-22 قد ساهم في انتعاش التدفقات الواردة حيث أخذ مسار تصاعدي حتى سنة 2024 وهو ما يعبر عن وجود بوادر لانطلاقة حقيقية. وبشكل عام فإن هذا التحليل يكشف لنا وجود علاقة طردية بين زيادة التحفيزات وتطور الاستثمار الأجنبي، غير أن هذه العلاقة اصطدمت في فترات عديدة بعوامل أخرى مؤثرة مثل انخفاض أسعار النفط، قاعدة 51/49، التغيير المستمر في قوانين الاستثمار، عدم الاستقرار السياسي وما يصاحبه من ضعف الضمانات وهشاشة الثقة.

نستنتج من خلال هذا التحليل أن هناك عوامل أخرى داخلية أثرت بشكل أساسي على مسار التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي ونخص بالذكر معوقات سياسية متمثلة في عدم الاستقرار السياسي والأمني وتدابير أزمة التسعينيات التي أثرت كثيرا على مناخ الاستثمار ثم أزمة الحراك في القرن الحالي، ثاني عامل مؤثر فقد كان التغيير المستمر في التشريعات المنظمة للاستثمار الأمر الذي أدى لزعزعة الثقة لدى المستثمرين، وفيما يتعلق بالمعوقات الاقتصادية فتتمثل في الموازنة العمومية وتبعيتها لأسعار النفط وتأثير ذلك على السياسة العامة للإنفاق إضافة إلى ضعف العملة وتأثير ذلك على تنافسية القطاعات القابلة للتصدير مثل (صناعة، زراعة)، محدودية السوق المالي في الجزائر وهيمنة البنوك العمومية عليه والقيود المفروضة على التمويل، العامل الآخر المؤثر يتمثل في البنود المفروضة مثل



قاعدة 49/51 وقاعدة حق الشفعة والقيود الخاصة بتحويل الأرباح. وأخيرا نجد العوائق الإدارية المتمثلة في البيروقراطية الممارسة بجميع أشكالها من تفسيرات مختلفة للقواعد والنصوص التنظيمية إلى التماطل في منح التراخيص للمستثمرين. وفي المقابل سجلنا وجود عامل خارجي مؤثر جدا في مسار تطور الاستثمار ألا وهو التقلبات في أسعار النفط حيث لعبت دورا كبيرا في تحديد حجم التدفقات الواردة وترابطهما علاقة طردية. كخلاصة نقول بأن هذه العوامل مثلت فجوة الأداء بين وفرة التحفيزات الجبائية ومحدودية الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات.

3. الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع:

نوضح من خلال الجدول التالي توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في سنوات (2017، 2007، 2023)، (2023) حسب القطاعات

الجدول 03: توزيع الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات فترة (2007، 2017، 2023)

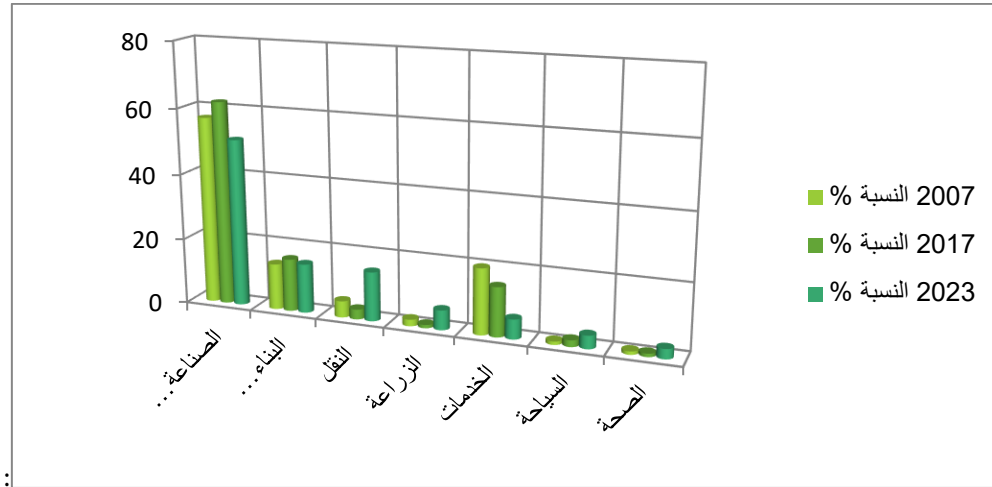
2023		2017		2007		القطاع
النسبة %	FDI بالمليون دولار	النسبة %	FDI بالمليون دولار	النسبة %	FDI بالمليون دولار	
51	620.16	62	763.84	57	947.34	الصناعة (المحروقات)
15	182.4	16	197.12	14	232.68	البناء والأشغال العمومية
15	182.4	03	36.96	05	83.1	النقل
06	72.96	01	12.32	02	33.24	الزراعة
06	72.96	15	184.8	20	332.4	الخدمات
04	48.64	02	24.64	01	16.62	السياحة
03	36.48	01	12.32	01	16.62	الصحة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (Bordj, 2025)

نلاحظ من الجدول أن قطاع الصناعة الذي يضم المحروقات يبقى هو المهيمن على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الأول من القرن الـ 21 مع تراجع ملحوظ في سنة 2023 إلى 51 %، كما نلاحظ تراجع واضح لقطاع الخدمات إلى 06 % بعدما كانت نسبته 20 % و 15 % في سنة 2007 و 2017 على التوالي، ويفسر هذا التراجع بجهود الدولة الرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني وهو ما يظهر جليا من خلال التحسن الملحوظ في قطاعات مثل الزراعة، النقل والسياحة والصحة. حيث سجل قطاع النقل قفزة نوعية بنسبة بلغت 15 % في سنة 2023 مقابل 03 % و 04 % في سنة 2017 و 2007 على الترتيب، بينما عرف قطاع الزراعة ارتفاع متوسط

حيث سجل نسبة 6 % في سنة 2023 مقابل 02 % و 01 % في سنة 2007 و 2017. أما قطاع السياحة فعرف تحسن طفيف إذ بلغت نسبته 04 % بعدما قدرت بـ 01 % سنة 2007 و 02 % سنة 2017، ويفسر ارتفاع النسب في سنة 2023 بالنسبة لقطاعات الصحة، الزراعة والسياحة والنقل إلى إلغاء قاعدة 51/49 في القطاعات غير الإستراتيجية بالدرجة الأولى وجملة التحفيزات الجبائية الأخرى، الأمر الذي حفز المستثمرين الأجانب على التوجه نحو هذه القطاعات.

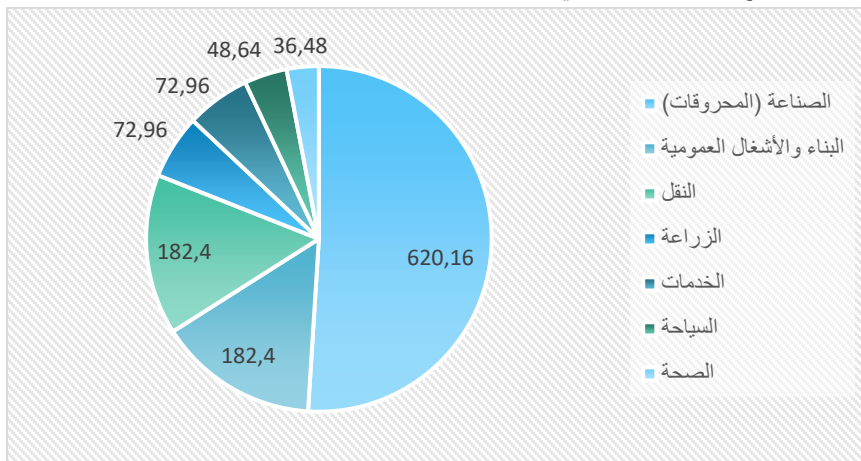
الشكل 05: توزيع الاستثمار الأجنبي الوارد حسب القطاعات من حيث النسبة المئوية



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد برنامج EXCEL

يوضح لنا الشكل البياني أن قطاع الصناعة الذي يضم المحروقات يبقى المسيطر الرئيسي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ويأتي بعده قطاع البناء والأشغال العمومية ثم قطاع النقل الذي سجل قفزة كبيرة خلال سنة 2023. مقابل تراجع كبير في قطاع الخدمات أما باقي القطاعات فتبقى نسبها ضئيلة مقارنة بالتحفيزات المقدمة.

الشكل رقم 06: توزيع الاستثمار الأجنبي الوارد حسب القطاعات لسنة 2023 من حيث التدفقات المحققة



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات سنة 2023 الجدول رقم 2 وباستخدام برنامج EXCEL



من الشكل البياني نلاحظ أن التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2023 يتجه أكثر من نصفها إلى قطاع الصناعة والمحروقات، في حين يتقاسم قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع النقل المرتبة الثانية من حيث حجم التدفقات الواردة بمبلغ متساوي ويحوزان مجتمعين على أكثر من ربع التدفقات الإجمالية الواردة.

4. الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول:

سنحاول من خلال الجدول الآتي عرض توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر حسب الدول

الجدول رقم 04: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر سنة 2023 حسب الدول بالنسبة المئوية

الدول المستثمرة	النسبة المئوية
الولايات المتحدة الأمريكية	29
إيطاليا	10
فرنسا	10
إسبانيا	07
المملكة المتحدة البريطانية	06
باقي الدول	38

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (LLOYDS, 2026)

من خلال الجدول نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمار الأجنبي الوارد سنة 2023 بنسبة 29 % فيما تأتي إيطاليا وفرنسا في المرتبة الثانية بـ 10 % ثم إسبانيا بنسبة 07 % فالمملكة المتحدة البريطانية بـ 06 %، أما النسبة المتبقية والتي تمثل 38 % فهي خاصة بدول أخرى. ومن هنا نستنتج أن 62 % من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تساهم به ستة دول كبرى هي الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة البريطانية وهذا يمكن تفسيره بالتحفيزات الجبائية المقدمة.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة يتبين لنا أن الجزائر أقرت جملة من التحفيزات الجبائية المتمثلة في الإعفاءات والتخفيضات الضريبية خلال الربع الأول من القرن الـ 21، وهذا في إطار ما سمي بالإصلاحات الضريبية، حيث لعبت دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر. وبالنظر إلى هذه الإصلاحات نجد أنها توازي مستوى ما تتخذه الدول العظمى خاصة ما يتعلق بالتحفيزات الضريبية. وقد توصلنا إلى جملة من النتائج نذكرها كما يلي:

— ساهمت الإصلاحات الجبائية المتخذة في تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ في الألفية الثالثة مقارنة بما كان عليه سابقا.

— لم يرقى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بعد إلى المستوى المطلوب خاصة في ظل الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر.

— المرحلة الثانية المتعلقة بالأمر 06-08 هي الأكثر تحفيزا للاستثمار الأجنبي المباشر من بين المراحل الأخرى.

— رغم الدور الذي تلعبه التحفيزات الجبائية في تطوير الاستثمار الأجنبي إلا أن هذا الأخير يتأثر بالعوامل الأخرى بشكل أكبر.

— قطاع الصناعة هو المسيطر ويحوز على النسبة الأكبر من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

— سجل قطاع البناء والأشغال العمومية في السنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو نفس الأمر بالنسبة لقطاع الزراعة ما يفسر جهود الدولة وتحفيزاتها المقدمة في إطار تنويع الاقتصاد الوطني.

— قاعدة 51/49 % كانت تعتبر العائق الأكبر التي أدت لنفور المستثمرين الأجانب، وهو ما استدرسته الجزائر مؤخرا حيث ألغت هذه القاعدة في القطاعات غير الإستراتيجية.

— قاعدة حق الشفعة هي الأخرى كانت تعتبر عقبة في وجه المستثمرين الأجانب باعتبارها تجبرهم على منح الأولوية للدولة الجزائرية عند التنازل، وقد تم استبداله في قانون المالية 2020 بنظام الترخيص المسبق والرقابة.

رغم هذه الإصلاحات الضريبية المتخذة من طرف الدولة في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن الأرقام المسجلة في الربع الأول من القرن الـ 21 لم ترق إلى مستوى هذه الإصلاحات ولا لمستوى دولة تملك إمكانيات وموارد كبيرة كالجزائر. وهذا يدفعنا للحديث عن عوامل أخرى سياسية اقتصادية، قانونية وإدارية مثل الاستقرار السياسي، ضعف المنظومة المالية والبيروقراطية إضافة إلى عدم استقرار القوانين التنظيمية، كل هذه العوائق ينبغي على الدولة الجزائرية العمل على معالجتها من أجل خلق مناخ محفز على الاستثمار.

قائمة المراجع:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (22 أوت، 2001). الأمر رقم 01-03. الجريدة الرسمية، 38(47)، صفحة 05.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (15 جويلية، 2006). الجريدة الرسمية. الأمر رقم 06-08، 43(47)، صفحة 18، 19.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (28 جويلية، 2022). القانون رقم 22-18. الجريدة الرسمية، 59(50)، صفحة 06.
- إلياس حناش. (2019). الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمأمول: دراسة تحليلية في الفترة (2001-2015). مجلة البشائر الاقتصادية، 05(01)، 429-430.



- أوباية مليكة. (2019). عن فعالية قواعد القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي. المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، 114.
- أيمن صلاح بن نحي، و سيد أحمد ستي. (2019). أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط - دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (2003-2017). مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 03(01)، 58. <https://asjp.cerist.dz/en/article/92918>
- بونقاب مختار، زواويد لزهارى. (مارس، 2018). الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة. مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، 03(03)، 107. <https://asjp.cerist.dz/en/article/76167>
- جلابة علي، لرباع الهادي. (2019). الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - الواقع والمتطلبات -. مجلة دفاتر اقتصادية، 242. <https://asjp.cerist.dz/en/article/104355>
- جلابة علي، لرباع الهادي. (2019). الترويج للاستثمار الأجنبي في الجزائر _ الواقع والمتطلبات -. مجلة دفاتر اقتصادية، 238.
- راضية امقران. (19 مارس، 2023). ضمانات الاستثمار في إطار القانون 22-18. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 07(01)، 3420. <https://asjp.cerist.dz/en/article/217384>
- سارة محمد. (2010). الاستثمار الأجنبي في الجزائر - دراسة حالة أوراسكوم. أطروحة ماجستير، صفحة 37. <https://www.mobt3ath.com/pdf.php?ext=pdf&t&id=3030>
- صليحة مفتاح. (2020). نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية -. أطروحة دكتوراه، صفحة 42.
- طوير أمال، مختاري عبد الجبار. (2020). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 128.
- فايزة بلعابد، مصطفى طويطي، مصطفى بياض. (2020). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تحولات قانون الاستثمار الجزائري خلال (1962-2016). مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، 183. <https://asjp.cerist.dz/en/article/135145>
- محمد بلقاسم بوفاتح. (01 مارس، 2023). الآليات الجديدة للاستثمار في ظل القانون رقم 18/22. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 08(01)، 295. <https://asjp.cerist.dz/en/article/215565>
- محمد حمر العين، و سمية حاج عزام. (2025). التحفيزات الجبائية كآلية في دعم الاستثمار الفلاحي في الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، 11(03)، 246. <https://asjp.cerist.dz/en/article/278892>

- مولود حشمان سميرة كنتاش. (جوان, 2024). واقع التحفيزات الجبائية في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة ما بين 2016 إلى 2022. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 11(01)، 336.
<https://asjp.cerist.dz/en/article/252329>
- نعيمة عمارة، و فائزة خضار. (مارس, 2019). الامتيازات الجبائية خيار استراتيجي لتدعيم وتنويع الاستثمار الجزائري. مجلة هيودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية(09)، 81.
<https://asjp.cerist.dz/en/article/126359>
- Ezo Emako And other .(2022). The effect of foreign direct investment on economic growth in developing countries .Transnational Corporations Review ، 14 (04)، 384 .
- LLOYDS ,lloydsbanktrade: من 10 Janvier. (2026). تاريخ الاسترداد LLOYDS
<https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/algeria/investment>
- Naziha Bordj .(2025). Government policies and foreign direct investment (FDI) in Algeria (1970-2023): What is their impact on economic growth ? El-Manhel economy. 1329 ،(01) 08 ،
- Peng Qiung و And Auther .(2024). The Effect of Tax Incentives on the Performance of Specialized and Sophisticated Small and Medium-Sized Enterprises: The Role of Innovation .International Journal of Religiوني ، 05 (10) ، 3993 .
- Svetlana Rastvortseva And Auther .(2023). Tax instruments to stimulate innovations in eu countries .World economy and international relations ، 67 (03) ، 22 .